نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين
التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل
به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما
وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر
لابد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التام يمنع
خروجها عما وضعت لتقرير الافعال بهذا المعنى الا ان يقال المراد العمدة فيما وضع
له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده قوله ولو جعل الموضوع له
اشارة الى تصحيح الحد بالتوقف في معاني الافعال الناقصة وجعلها لمجرد التقرير بدون
خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونه قيودا لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون
تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
داخلا في الافعال التامة تحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان
الغرض من وضع الالفاظ افادة المعنى لا نفسه ولا وجه عندي لان المراد بالتقرير ما اشتهر
في بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان
وغيرها والتزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة فيتأكد النسبة
المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية بان
العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان الحد لا يحتاج الى قيود اكثر
كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها
ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد تتضمن كثيرا التضمين ملاحظة معنى فعل لازم
بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمل بهذه الملاحظة ولابرازه في مقام التفسير
طريقة جعل الاهل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير ثم التسعة بهذه عشرة

ثم

١

تتم بهذا اصابعه عشرة وثانيها عكس هذا اي ذكر الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهمه العبارة
وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت من الفوارة وهي الغلية فان التركيب حدث من الخوارج
حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهما اليهم اي جاءت غفلتنا حاجتك اي لم نجدنا غافلين كما تريدنا
ارهف شفرته بالفتح ان سكين العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها
العرب ولهذا جاء المص بالتركيبين اللذين وقعا فيهما لكنه قال بعض الشارحين لحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء
البر قفيزين وقيل فيه ضبطه موضع استعمال قعدا ان يكون للخبر كانه كذا قوله على الجمل الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل
اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه ويعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغناء منتقلا اليه وجعل
زيد امسى مستقلا ثبوتا ماضيا الاول جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره ليبان انه ليس لزمان معين من الزمان
بينهما اقتصر البعض المغاربة لا يهتدي فيها من البيد بمعنى الضلالة والتغير الكائن كالذي يعمل عطية سيرها بمنزلة قطعا
تركت بيوضها صارت فراخا فراخها تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العناية فان بيوضها لم يكن فراخا قبل كون بيوضها لو كانت بيضا لم كان ثم
لغير هذا الحال بمعنى كذا في العناية هذا ايضا عطف على قوله الثبوت وانما ذكره مع كونها عين حاجته تماما هو معنى صار ومقابلة له
مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير الشان من فاعلها فيحتج بما هو الحق عنده والاكثر انه عطف على يكون ناقصة
والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع بها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في الجملة وكقوله تعالى فيكون الاية الاظهر ان
قوله تعالى كن في موقع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل الشيء موصوفا بالشيء كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون
في مقام الايجاد ايضا بمعنى موجودا ويكون زائدة بهذه مخرجة بالفعل كان بخلاف ما سبق فانها شامل لجميع تصاريفها
قيل لاكرامنا نعمى نحولوني ابؤسا استعانه من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير نحولون اليه اما لارادة المتعددة
بالمصدر او لجعله ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحدا لتعدد الجنس قيل سمي اسمها فاعلا قد فات هذا الفاعل
هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص بالاطلاق
ببعض الافعال ونحن نقول نسبة في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل جامع
الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا سمي باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى
الخبر مفعولا وخبرا واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الموضع مع ان ما عبارة المص عالا

Copyright © King Saud University